

بيان صحفي

23 تشرين أول 2014

دعم ياباني جديد لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية

قررت حكومة اليابان تقديم "منحة مالية" مقدارها مليار ين ياباني (ما يعادل 9.3 مليون دولار أمريكي)، إلى السلطة الفلسطينية كدعم مالي لموازنة السلطة. حيث تم توقيع وتبادل مذكرات المنحة اليوم في 23 تشرين أول 2014 في رام الله بين معالي وزير المالية والتخطيط في السلطة الفلسطينية، الدكتور شكري بشارة، والسيد جونيا ماتسورا، سفير الشؤون الفلسطينية وممثل اليابان لدى السلطة الفلسطينية.

تعتبر هذه المنحة المالية جزءاً من الجهود الدولية للتخفيف من الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. بدورها، ستقوم السلطة الفلسطينية بشراء بعض السلع التي هي بأمس الحاجة إليها للأنشطة الاقتصادية اليومية في الأراضي الفلسطينية. ومنذ عام 2007 وليومنا هذا، قدمت اليابان للسلطة الفلسطينية منح مالية ليصل مجموعها إلى 10 مليار ين (ما يعادل 94 مليون دولار). و تحت اطار برنامج "المنح المالية"، تودع المبالغ المتراكمة من خلال بيع السلع المشتراة بموجب هذه المنحة في حساب خاص للسلطة الفلسطينية، وتستخدم بعد ذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال المشاورات بين الجانبين الياباني والفلسطيني. حتى الآن، تم تخصيص هذه المبالغ المودعة لشراء معدات طبية للمستشفيات والعيادات في الضفة الغربية، وانهاء أعمال تشييد المبنى الجديد لمكتب الرئيس في رام الله، وتعزيز الجهود المبذولة لجمع ضريبة الأملاك في الضفة الغربية، وغيرها.

تأتي المساعدات اليابانية للسلطة الفلسطينية في إطار دعم موازنة السلطة كهذه المنحة أو في إطار مشاريع تطويرية محددة. ولا زالت اليابان تدعم مالياً وتقنياً التطور الاقتصادي عبر جهود وزارات السلطة الرئيسية، من أجل التحضير للدولة متزامنة مع الخطة الوطنية الفلسطينية للتنمية. كما وتقدم اليابان مساعداتها أيضاً من خلال وكالة الغوث للاجئين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة بما فيها المساعدات الانسانية. وتحصل أيضاً المنظمات الغير الحكومية ومؤسسات الحكم المحلي على مساعدات من نوع آخر لتطوير المشاريع الاهلية. ومنذ عام 1993 وصل حجم المساعدات اليابانية إلى 1.47 مليار دولار.

(النهاية)